جامعة الانبار
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
المرحلة الثانية

المحاضرة الخامسة (المعطيات الاقتصادية والسياسية ، السياسة الزراعية ، البذور والاسمدة ، المكننة ، النقل)

تحتاج المحاصيل الزراعية الى البذور والأسمدة بكميات معينة اذ ان لكل محصول كمية محددة للدونم الواحد اذ يحتاج الى ١٥-٢٥كغم/بالدونم لمحصول الحنطة اما الشعير يحتاج الى ٢٠-٣٠كغم/بالدونم والرز ٢٥-٣٠كغم/بالدونم في حين ان العدس يحتاج من ١٥-٢٠كغم/بالدونم الباقلاء من ٣٠-٣٥كغم/بالدونم والقطن يحتاج من ٦-٨كغم/بالدونم.

لقد كانت الوسائل القديمة المتبعة في الزراعة قبل ظهور المكننة والتقنية الزراعية الحديثة من الأمور التي حددت من حجم المساحات الزراعية وتخلف الزراعة مما انعكس على قلة الإنتاجية والإنتاج ,فكانت الوسائل المستخدمة في الزراعة المحراث القديم الذي تجره الحيوانات والحصاد اليدوي إذ ان العاملين في اليوم الواحد غير قادرين لانجاز دونمات معدودة وهكذا بالنسبة الى عملية نقل المحصول وتنقيته , وهذا لم يشجع زراعة مساحات واسعة من الأراضي واقتصرت لسد حاجة المزارع الأساسية والحياة اليومية .

وبفضل التقدم العلمي استطاع الإنسان إن يوسع من حجم المساحات الزراعية ويعتمد على الوسائل الحديثة في الزراعة من مكننة ووسائل ري

ومواجهة معوقات البيئة التي يعيش فيها الإنسان فجعل من الزراعة الكنتورية وطريقة المدرجات طريقة لمعالجة الانهيارات في السفوح في المناطق الجبلية وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق التي تتعرض للتصحر وبناء السدود والخزانات والتحكم من مياه الأنهار للتغلب على مشكلة التصحر كما استطاع بتفعيل طرق التبريد المختلفة استغلال مناطق بعيدة عن الأسواق المحلية وكذلك تجفيف المستنقعات كما ساهم التقدم التكنولوجي رفع كفاءة الانتاج الزراعي التي لم تكن تزرع سابقاً وإيجاد أنواع وفصائل جديدة عن طريق التهجين.

تعد حيازة الأرض وملكية الارض من أهم الظواهر التي ترتبط من طبيعة المنتجات الزراعية وقد يحول نظام الملكية دون زراعة او تربية أنواع من الحيوانات فتقسم الملكيات الى ملكيات صغيرة (حيازات زراعية) وملكيات زراعية كبيرة تسمى بالمفهوم المحلي (المصلحة) وهناك أراضي خاصة لأنظمة زراعية في الدولة كالمزارع التعاونية وعقود زراعية او إيجار الارض.

ان الاختلاف الحاصل في حيازة الارض الزراعية وحجم الملكية الزراعية تعكس طبيعة العلاقة القائمة بالزراعة ودرجة اهتمامهم بالأرض والنمط الزراعي.

ان التوجه الحكومي له دور كبير في تحديد نمط الانتاج الزراعي من خلال توجه الدولة تجاه محاصيل معينة تعتبرها إستراتيجية تلعب دوراً كبيراً في الأمن الغذائي للبلد فتحدد بذلك القوانين والآليات المتبعة لإنجاح وتطوير مثل هذه المحاصيل وتوجه بشكل مباشر لاستثمار جزء كبير من المساحات الزراعية لزيادة كمية الانتاج وتوفير الغذاء لسكانها وتوفر الدعم الكامل سواء كان بتوفير الظروف الملائمة للزراعة او توفير مستلزمات زراعية تقدمها للمزارعين لتسهيل عملهم وعدم تحملهم أعباء اقتصادية قد تحول دون قيامهم بزراعة هذه المحاصيل او يتم العزوف عنها .كما تتدخل الدولة في تحديد أسعار هذه المحاصيل دعماً للمزارعين وتقوم باستلامها مباشرة من قبل المؤسسات الزراعية الحكومية دعماً لهم كما يحصل في دول شرق أسيا لزراعة محاصيل نقدية كالشاي والبن والكاكاو والمطاط وما يحصل في العراق من دعم للمشاريع الزراعية في توفير المواد الرئيسية كالحبوب والمحاصيل الصناعية وفي مصر حددت الحكومة المصرية مساحات معينة لزراعة محصول القطن .

ان تدخل الدولة يهدف الى تحقيق التوازن بين الانتاج الزراعي والصناعي والتحكم بالأسعار للحفاظ على القيمة النقدية لهذه المحاصيل وتلافي التلاعب الذي يحصل من قبل المزارعين الكبار بالسيطرة على السوق وتأمين الحماية الكاملة للمزارعين.

ان السياسة التخطيطية الصحيحة والاستثمار الزراعي لأي بلد تنطلق من مبدأ تأمين حاجة البلد من المحاصيل وتطوير القطاع الزراعي.

ان العناية بالأرض وتنظيم العلاقة بين المزارع والأرض والمجتمع ترتبط بالدرجة الأساس على احترام الانتاج والمنتج الزراعي لان الارض هبة الله للإنسان وهي مصدر رزق المزارع وعائلته ومجتمعه وأنها مصدر ثابت لا ينبض ولا ينتهي ولا يزول وثبات الارض يعني عدم قدرة المزارع على نقلها او تحويلها

من مكان لأخر. والمشكلة الرئيسية تكمن من خلال صلاحية الارض للزراعية وطبيعة توزيعها والقوانين الصادرة والنافذة.

تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً مهماً في تطوير الانتاج وزيادته كماً ونوعاً وهذه الاتفاقيات قد تكون ثنائية من دولتين وتسن قوانين تنظم عمل لزراعة بعض المحاصيل وتطويرها كما حصل بين كوبا والولايات المتحدة لزراعة محصول السكر او قد تكون هذه الاتفاقيات دولية إقليمية مثل السوق الأوربية المشتركة وضعت سياسة موحدة للإنتاج الزراعي.

واتفاقية القمح عام ١٩٤٨ بين أربعين دولة مصدرة للقمح ساعد على استقرار أسعار هذا المحصول ومنظمة الشعوب الأمريكية التي أنشأت عدم ١٩٥٠ ضمت ٢٢ دولة وأصبحت فيما بعد ٢١ دولة بعد انسحاب كوبا ضمت ثلاث دول في (امريكا الشمالية – الولايات المتحدة – كندا – المكسيك) ثمان دول في امريكا الوسطى CA CM عام ١٩٦١ أطلق عليها منظمة التجارة الحرة لأمريكا الجنوبية LAFTA يهدف الى التعاون والتبادل التجاري هناك اتفاقية سنة ١٩٧٧ دولة من مناطق العالم المختلفة وأطلق عليها (اونكتاد) واتفاقية الأمم المتحدة (الاتفاقية العامة للتعريف الكمر كية) .ان هذه الاتفاقيات لها دور كبير في استقرار الأسعار وعدم احتكار الكثير من الدول للبضائع والسلع الزراعية.

العامل الاجتماعي

يرى تايلور(taylar) إن التغير الزراعي في أي منطقة لا يخضع فقط للعوامل الطبيعية وإنما يكون العامل البيئي ذا تاثيرعلى الانتاج الزراعي,اذ إن المدن المتمدنة والمتطورة تكون أكثر تحررا من القرى والأرياف والمدن ذات الثقافة المحدودة والدول المتخلفة تسود فيها التقاليد والأعراف الاجتماعية في العمل الزراعي ,من جهة أخرى عناك عادات وتقاليد دينية تفرض نفسها للعمل الزراعي بأسلوب معين وعلى الإنسان إن يلتزم بها قدر تواجده في المجتمع الزراعي وإلا يكون قد كسر التقاليد

المتبعة ,وهذه العادات لم تكن وليدة مرحلة معينه بقدر ما هي متا صلة في المجتمع الريفي ,وقد يسكن في القرية الزراعية او المنطقة المعزولة عشيرة معينه من مذهب وطائفة واحدة تفرض عليها العادات والتقاليد دون زراعة محصول معين او التمسك بمحصول أخر لأنه مقدس لديها, يحرم الإسلام زراعة وتربية الخنازير,الهنود يقدسون البقر ويحرمون ذبحها , لقد أدت هذه الظاهرة الى توزيع نمط معين من الزراعة والتمسك بالأرض وتوفير الحماية لها وبالأخص المناطق المعزولة,

وسرعان ما تضعف لان هذه النزعة في هجرة مجموعة من أبناء القرية او تعرض القرية الى الاضطهاد وترك المنطقة واللجوء الى مناطق أخرى تتسم بنمط معين من التقاليد الزراعية الى إن تزول تماما بفعل الهجرة ,وهنا يبرز دور العامل الجغرافي في اختيار نمط من السكن وانعزال السكان الزراعيين عن المجتمع الأم ,كذلك نظام العمل السائد وإيجار الارض الزراعية وما يلعبه المؤجر في توجيه نمط ونوع المحصول ,لان اختيار المحصول يكون من حق المؤجر كما إن من حقه حجم المساحة الزراعية لان الزراعة في هذه الحالة تنتقل من الزراعة للاكتفاء الذاتي الى الزراعة من اجل الربح والتجارة .

ان العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية ساهمت في رفع كفاءة الانتاج الزراعي وزيادة رقعة المساحات الزراعية لمواجهة النقص الحاصل في المحاصيل الزراعية التي يحتاجها السكان والتعويض عن المناطق المتصحرة التي لم تعد قادرة على الانتاج بسبب فقدان قابليتها الانتاجية وخصوبتها.

لقد ساهمت هذه العوامل على رفع كفاءة الانتاج الزراعي وكالأتي:

١. استخدام البذور المحسنة والأسمدة والمخصبات لزيادة كمية الانتاج كماً ونوعاً ونقل الأجنة ومعالجة الطفرات الوراثية.

٢. الاستفادة من وسائل الاستثمار عن بعد لتحديد العوامل المناخية والتغيرات البيئية.

٣. تطوير منظومات الري للتقليل من الفاقد المائي.

٤. إتباع الأساليب الحديثة في الزراعة من حيث الإدارة والتنظيم والتخطيط وإتباع الدورات الزراعية وتنظيم العلاقة الزراعية بين إدارة الارض والحيازة الزراعية ومعالجة الآفات والإمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية واستخدام المكننة الحديثة في الزراعة.

٥. رفع كفاءة العاملين في المجال الزراعي لتطوير المحصول واختيار الأفضل منه من خلال الدورات الزراعية والتثقيفية ووضع خطط مستقبلية لتطوير العمل الزراعي.

٦. معالجة الهدر المحاصيل في كمية الانتاج بإيجاد وسائل حديثة وبديلة للحفاظ على المحاصيل.

٧. السيطرة على السياسة السعرية التي تحافظ على المستوى اللائق بالمزارع وعدم تعرضه للخسارة مما يجعله يترك العمل الزراعي.

٨. التقليل من الفوارق بين الريف والمدينة الامر الذي جعل من السكان الزراعيين يستقرون في الارض وتقليل الهجرة من الريف الى المدينة من خلال توفير الخدمات والمستلزمات الضرورية للحياة.